



## المؤتمر الدولي للعدالة الدستورية كيب تاون، 22-24 يناير/كانون الثاني 2009

"العدالة الدستورية النافذة:  
تأثيرها على المجتمع وعلى تطوير اجتهادات عالمية لحقوق الإنسان"

تنظمه المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا  
ولجنة البندقية

\* \* \*

### الإعلان النهائي

نظمت المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا ولجنة البندقية في كاب، ما بين 22 و 24 يناير/كانون الثاني 2009، مؤتمرا عالميا حول العدالة الدستورية تحت عنوان: "تأثير العدالة الدستورية على المجتمع وعلى تطوير اجتهادات عالمية لحقوق الإنسان". وتزامن هذا الحدث مع الاحتفال بمرور ستين عاما على تأسيس مجلس أوروبا.

يشكر المنظمون وزارة العدل والتنمية الدستورية في جنوب إفريقيا، وحكومة النرويج، ومركز شمال-جنوب في مجلس أوروبا على دعمهم. ويقدر المنظمون أيضا الدور الهام الذي لعبته المجموعات الإقليمية التي شاركت بشكل واسع في حسن التحضير للمؤتمر وبخاصة خلال الاجتماعات التحضيرية التي تمت في فلنيس، وسيؤول، والجزائر العاصمة.

شارك في هذا المؤتمر ممثلين عن 93 محكمة دستورية، ومجالس دستورية، ومحاكم عليا ذات الاختصاص الدستوري وحقوق الإنسان.

جمع المؤتمر، ولأول مرة، محاكم ومجالس تنتمي لمجموعات إقليمية ولغوية مختلفة، وهي:

- المحاكم الدستورية في آسيا،
- جمعية المحاكم الدستورية الناطقة بالفرنسية (ACCPUF)،
- محاكم الكومنولث،
- مؤتمر هيئات الرقابة الدستورية في البلدان حديثة الديمقراطية (COCCPJ)،
- مؤتمر المحاكم الدستورية الأوروبية (CCCE)،
- المؤتمر الإسباني-الأمريكي للعدالة الدستورية (CJAA)،
- محاكم أعضاء لجنة قضاة إفريقيا الجنوبية (SAJC)،
- اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية (UCCCA)،
- مجموعة المحاكم الدستورية الناطقة باللغة البرتغالية.

توصل المؤتمر العالمي إلى أن العدالة الدستورية تلعب دورا أساسيا بقصد تطوير وتعزيز القيم الأساسية التي تضمنتها الدساتير، وأسس عمل المحاكم والمجالس التي شاركت في المؤتمر العالمي. ويكون لقراراتهم أثر حاسم في مجتمعات بلدانهم.

وأشار المشاركون في المؤتمر إلى الأهمية الجوهرية لاحترام حقوق الإنسان في كل مكان من العالم، كما أنهم شددوا على واجب الحكومات بتطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

أظهرت المساهمات والمشاركات في المؤتمر العالمي بأن الاهتمام المشترك بالدفاع عن حقوق الإنسان ودولة القانون يتجسد على المستويين الإقليمي والعالمي. وتعتبر الصفة المشتركة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولعهدي الأمم المتحدة كعامل أساس لهذا التوجه الدستوري. وتعدّ قرارات المحاكم الإقليمية كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان عوامل أخرى هامة. وتعتبر أيضا اجتهادات المحاكم والمجالس الأخرى المشابهة في بلدان أخرى، وحتى في قارات أخرى، مصادر للإلهام المشترك والمتنامي، مما يدفع إلى تطوير "تخصيب متداخل" بين المحاكم في العالم أجمع. في حين تشكل مختلف الدساتير، والمبادئ الأساسية المتفرعة عنها، وبخاصة حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، قاعدة مشتركة. وتستطيع اجتهادات قانونية تعتمد على هذه المبادئ وأخرى مستخدمة في بلد ما، أن تلهم بلد آخر، مع وجود اختلافات بين الدساتير.

وبناء عليه، يجب تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين المحاكم والمجالس إقليميا وعالميا. ويؤكد المشاركون في المؤتمر العالمي ويدعمون المجموعات الإقليمية، ويناشدون أعضائها أن يستعملوا وسائل تبادل المعلومات والخبرات التي وضعتها لجنة البندقية تحت تصرفهم، وبخاصة مرجعية (CODICE) [www.CODICES.coe.int](http://www.CODICES.coe.int)، ولقاء البندقية على الأنترنت.

ويؤكد المشاركون على فائدة هذا المؤتمر العالمي. كما أنهم كلفوا مكتب، يضم رؤساء المجموعات الإقليمية، والمحاكم الثلاثة التي استقبلت الاجتماعات التحضيرية، وبمساعدة لجنة البندقية، بتنظيم مؤتمر عالمي آخر، خلال ثلاثة أعوام، حول العدالة الدستورية. وكلف أيضا المكتب بتقديم مقترحات بغرض تأسيس جمعية دولية مفتوحة للمحاكم في المجموعات الإقليمية أو اللغوية.